الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

النشـــــــاط الوزاري
Ministerial activity

الفلاحية
10أغسطس 2026 - 16:01

عبئة ميدانية لإخماد البؤر المتبقية ومسار متعدد القطاعات لحصر الخسائر

حرائق الغطاء النباتي.. تسريع تعويض المتضررين قبل نهاية أوت

بقلم:رضوان.د

تواصل مصالح الحماية المدنية والسلطات المحلية عبر عدد من ولايات الوطن تعبئتها الميدانية لمواجهة حرائق الغطاء النباتي المسجلة خلال الفترة الصيفية، بالتزامن مع انتقال السلطات إلى مرحلة موازية تتمثل في جرد الأضرار وحصر الخسائر والتكفل بالمتضررين، في إطار مسار يرمي إلى استكمال عملية التعويض قبل نهاية شهر أوت الجاري.

وسجلت مصالح الحماية المدنية خلال الـ 24 ساعة الأخيرة 42 حريقاً مست الغطاء النباتي وأحزمة التبن وواحات النخيل عبر عدة ولايات، تمكنت فرق الإطفاء من إخماد 39 حريقاً منها نهائياً، فيما بقيت ثلاثة حرائق أخرى محل تدخل ومتابعة ميدانية إلى غاية السيطرة عليها بشكل كامل.

•المعاينة الميدانية أساس تحديد قيمة التعويضات

ترأس وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، اجتماع اللجنة متعددة القطاعات المكلفة بدراسة ملفات تعويض المتضررين من حرائق الغابات، وذلك تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الرامية إلى استكمال عملية تعويض المتضررين قبل نهاية شهر أغسطس الجاري.

وأبرزت الوزارة، أشغال هذه اللجنة التي تندرج في إطار "استكمال مسار التكفل بالمواطنين المتضررين، عقب المرحلة الميدانية التي باشرتها اللجان المحلية تحت إشراف الولاة، والتي شملت عمليات الجرد والإحصاء والمعاينة الفعلية للأضرار المسجلة، وفق مقاربة تقوم على الدقة والموضوعية والشفافية" باعتبار أن "النتائج المتوصل إليها تشكل الأساس الذي يبنى عليه دراسة الملفات وتحديد التعويضات المستحقة."

وفي هذا الإطار، أكد سعيود أن عملية التكفل "تشمل مختلف الأضرار التي أثبتتها عمليات المعاينة والإحصاء، سواء تعلق الأمر بالسكنات والممتلكات، أو الأملاك المنقولة، أو المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة، أو الثروة الحيوانية، أو غيرها من الأضرار المسجلة"، مشددا على أن أهمية هذه العملية "تتجاوز المعالجة الإدارية للملفات، لتشكل استجابة لانشغالات المواطنين الذين تضررت ممتلكاتهم ومصادر رزقهم، ومساعدتهم على استعادة ظروف حياتهم ونشاطهم في أقرب الآجال."

وفي هذا السياق، أسدى الوزير "تعليمات بالإسراع في دراسة الملفات واستكمال الإجراءات، مع الحرص على ألا تكون السرعة على حساب الدقة والنزاهة، وأن تعكس المعطيات المرفوعة الواقع الحقيقي للأضرار". كما شدد في نفس السياق على ضرورة أن "تستند عملية التعويض على الموضوعية والإنصاف والعدالة والشفافية، بما يضمن وصول كل متضرر مستحق إلى حقه بكل عدالة وشفافية."

ودعا سعيود إلى "مضاعفة الجهود وتعزيز التنسيق والمتابعة اليومية، والعمل بروح الفريق الواحد، وبأقصى درجات التنسيق واليقظة، قصد استكمال مختلف إجراءات التعويض ضمن الآجال المحددة، والانتهاء من تعويض جميع المتضررين قبل نهاية شهر أوت 2026."

وأكد في الأخير على "ضرورة استخلاص الدروس من هذه التجربة، والعمل على تعزيز منظومة الوقاية والاستباق، ورفع جاهزية مختلف المصالح، وتحسين التنسيق بينها وتطوير قدرات التدخل " بما يسمح بـ"مواجهة المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة بالسرعة والفعالية المطلوبتين"، وفقا لبيان الوزارة.

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي
Markets and Agricultural Economy

الفلاحية
10أغسطس 2026 - 15:27

سعر 350 دينارًا للكيلوغرام

فتح نقاط بيع "أوناب" لتسويق الدجاج المجمّد

بقلم:سارة.ن

شرع مجمع "أغرولوغ" في توسيع شبكة نقاط بيع الدجاج المجمد عبر مختلف ولايات الوطن، في إطار عملية تهدف إلى تعزيز تموين السوق الوطنية باللحوم البيضاء وتوفير المنتج للمستهلك بأسعار تنافسية، حيث تم تحديد سعر الدجاج المجمد بـ 350 دينارًا للكيلوغرام.

وتندرج هذه العملية ضمن مساعي المجمع الرامية إلى تطوير قنوات توزيع منتجاته وتوسيع نطاق وصولها إلى المستهلكين، من خلال اعتماد شبكة بيع تغطي مناطق مختلفة من البلاد، بما يسمح بتقريب المنتج من المواطنين وتعزيز انسيابية التموين.

ويُعد السعر المحدد بـ 350 دينارًا للكيلوغرام أبرز ما يميز هذه العملية، بالنظر إلى المكانة التي يحتلها الدجاج ضمن قائمة المنتجات الغذائية الأكثر استهلاكًا لدى الأسر الجزائرية، فضلاً عن ارتباط أسعار اللحوم البيضاء مباشرة بالقدرة الشرائية للمواطن.

ومن شأن توفير الدجاج المجمد بهذا السعر أن يمنح المستهلك خيارًا إضافيًا لاقتناء اللحوم البيضاء، خاصة بالنسبة للعائلات التي تبحث عن بدائل بأسعار أكثر تنافسية، في ظل أهمية التحكم في أسعار المواد الغذائية الأساسية.

وأوضح المجمع أنه سيتم فتح نقاط بيع تابعة للديوان الوطني لتغذية الأنعام (أوناب)، على مستوى مجمعات الشرق والوسط والغرب، وكذا شركة ضبط المنتجات الفلاحية (ساربا)، عبر مختلف مناطق الوطن لتمكين المواطنين من اقتناء الدجاج المجمد بـ"أسعار تنافسية ومخفضة."

وتندرج هذه العملية في "إطار مساهمة المؤسسات العمومية التابعة للمجمع في ضمان وفرة المنتج، والمساهمة في تنظيم السوق، والحد من ارتفاع الأسعار، إلى جانب حماية القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما خلال الفترات التي تشهد ارتفاعا في الطلب على اللحوم البيضاء"، حسب البيان.

كما تأتي تأكيدا على حرص المجمع ومؤسساته على المساهمة الفعالة في ضمان استمرارية التموين وتوفير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع للمواطنين بأسعار مدروسة، يضيف نفس المصدر.

وشهدت أسعار اللحوم البيضاء في الأسواق الجزائرية خلال الفترة الأخيرة ارتفاعًا، في ظل ظرفية استثنائية يعيشها نشاط تربية الدواجن، تزامنت مع موجة الحر الشديدة وتداعيات الحرائق المسجلة في عدد من مناطق الوطن.

الخبر
EL KHABAR
الصفحة: 05

تعاقد الخواص مع الديوان أصبح فعّالا مع مشكل التذبذب

أسعار البطاطا تعود تدريجيا إلى وضعها الطبيعي في الأسواق

● أشادت المنظمة الجزائرية للتجارة والاستثمار الاجتماعي بسرعة التدخل لحل مشكل تذبذب تسويق مادة البطاطا التي تأتي على رأس قائمة أنواع الخضر التي يستهلكها الجزائري طيلة السنة، بعد ارتفاع سعرها في السوق في الأيام الماضية وتجاوز 100 دينار للكيلوغرام.

وأضاف رئيسها جابر بن سديرة في تصريح لـ"الخبر" أن الخواص أصبحوا يتعاقدون مع الديوان الوطني المهني للخضر من أجل تخزين هذه المادة، وهذا أمر مهم، وهم كتنظيم مهني يساهمون أولا في رصد التذبذبات، فربما في بعض الأحيان تنخفض في الولايات الشرقية والعكس في الولايات الغربية، وهنا لا بد أن تُضخ كميات إضافية لبعض الولايات التي تشهد ارتفاعا في الأسعار، وبطبيعة الحال عندما تكون المادة متوفرة ويكون العرض كبيرا ستنخفض الأسعار طرديا هذه هي النقطة الأولى.

أما النقطة الثانية وهي مهمة جدا، لو عدنا سنتين إلى الوراء، حسبه، كان تذبذب التموين أو ارتفاع الأسعار في مادة البطاطا يتطلب علاجه شهرين، وفي بعض الأحيان حتى ثلاثة أشهر، حاليا أصبح يتطلب أسبوعا واحدا على الأكثر، لحل أي تذبذب، والسبب أن الوسائل أصبحت متوفرة حاليا والأسواق والتجار المعروفون ووكلاء الخضر والفواكه الذين يملكون مساحات يثقون بهم، ويمكن القول إنهم تجار يحترمون هامش الربح الذي تفرضه مصالح معينة، كما لا يمكن نسيان أن سعر مادة البطاطا ليس مقـ ٪ كأن تباع بـ60 دينارا على مدار السنة، بل تخضع لقانون العرض والطلب والجهات الوصية ترافق المتعاملين لمراقبة الأسعار. فإذا رأوا أن السعر ارتفع في ولاية معينة، تضخ كميات إضافية ولما يزداد العرض تنخفض الأسعار، ومن خلال هذه الآلية الناجحة، تمكنت السلطات بفضل مرافقة المتعاملين الاقتصاديين من ضبط سعر هذه المادة.

رشيدة دبوب

الفلاحية
10أغسطس 2026 - 15:45

صالون الاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا في أكتوبر المقبل

دعم رسمي لمسار تأهيل الكفاءات ومواكبة التحول التكنولوجي في الزراعة

- بقلم:حبيبة.ر

حظي الصالون الدولي للاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا بالرعاية الرسمية لوزارة التكوين والتعليم المهنيين، في خطوة تعكس الاهتمام المتزايد بضرورة تعزيز التكامل بين منظومة التكوين المهني واحتياجات القطاع الفلاحي، لاسيما في ظل التحولات التي تشهدها الزراعة الجزائرية وتزايد الاعتماد على التقنيات الحديثة والابتكار في تطوير الإنتاج.

وتشكل هذه الرعاية الرسمية اعترافاً بأهمية الصالون كفضاء يجمع مختلف الفاعلين في مجال الاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا، ويوفر فرصة لبحث سبل تطوير الكفاءات والمهارات المهنية القادرة على مواكبة التحولات التي يعرفها القطاع، خصوصاً مع اتساع الحاجة إلى اليد العاملة المؤهلة في مختلف التخصصات المرتبطة بالإنتاج الزراعي، والصناعات الغذائية، والميكنة، والري، والرقمنة والتكنولوجيات الفلاحية الحديثة.

وتكتسي الشراكة بين قطاع التكوين والتعليم المهنيين والقطاع الفلاحي أهمية خاصة، بالنظر إلى أن تطوير الإنتاج والاستثمار لا يرتبط فقط بتوفير العقار والتمويل والتجهيزات، وإنما يحتاج أيضاً إلى موارد بشرية مؤهلة تمتلك المعارف والمهارات التقنية اللازمة لاستعمال المعدات الحديثة وتوظيف الحلول التكنولوجية في مختلف مراحل العملية الإنتاجية.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية التكوين المتخصص في إعداد جيل جديد من المهنيين القادرين على التعامل مع التقنيات الحديثة، سواء تعلق الأمر بالميكنة الزراعية، أو أنظمة الري الذكية، أو استعمال أجهزة الاستشعار، أو الرقمنة، أو الطاقات المتجددة، أو تقنيات التحكم في الإنتاج، فضلاً عن مختلف المهن المرتبطة بتثمين المنتجات الفلاحية وتحويلها وتسويقها.

وتأتي الرعاية الرسمية للصالون في سياق توجه متزايد نحو جعل الاستثمار الفلاحي أحد المحاور الأساسية لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن الغذائي، وهو ما يتطلب مرافقة المشاريع الاستثمارية ليس فقط من الناحية الإدارية والمالية، وإنما كذلك من خلال توفير الكفاءات البشرية المؤهلة. فالمشاريع الفلاحية الحديثة أصبحت تعتمد بدرجة متزايدة على التكنولوجيا، ولم يعد النشاط الزراعي مقتصراً على الأساليب التقليدية، بل تحول إلى مجال واسع للابتكار واستخدام البيانات والآلات الذكية والحلول الرقمية، الأمر الذي يفرض تطوير برامج تكوينية تتلاءم مع طبيعة المهن الجديدة التي يفرزها التحول التكنولوجي في القطاع.

كما يمكن أن يشكل الحدث فرصة للتعريف بالتخصصات والمهن المطلوبة في القطاع الفلاحي، وربط المتكونين مباشرة بالمؤسسات والمستثمرات والمشاريع التي تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة، بما يساعد على تحسين قابلية التشغيل وفتح آفاق جديدة أمام الشباب الراغب في خوض مسارات مهنية مرتبطة بالفلاحة والتكنولوجيا.

ويفرض التطور السريع للتكنولوجيات الفلاحية إعادة النظر في طبيعة المهارات المطلوبة في القطاع، خاصة مع انتشار الزراعة الذكية، والري الموضعي، والميكنة المتطورة، والطائرات المسيرة، وأنظمة مراقبة المحاصيل، والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، إضافة إلى الحلول الرقمية الخاصة بإدارة المستثمرات وتتبع الإنتاج.

وتفتح هذه التحولات المجال أمام ظهور مهن وتخصصات جديدة، ما يجعل التكوين المهني شريكاً أساسياً في مواكبة هذا المسار، من خلال تطوير برامج تكوينية تستجيب للتحولات التقنية وتمنح الشباب فرصاً حقيقية للاندماج في سوق العمل والمساهمة في تطوير الاقتصاد الفلاحي.

تادامسا نيوز
الإثنين 10 أغسطس,2026 11:56

550مليون دولار تجارة.. لماذا تراهن فيتنام على السوق الجزائرية؟

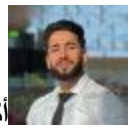

أكرم مسعود

نحو 550 مليون دولار بلغ حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وفيتنام خلال 2025، بزيادة قاربت 2.5 مرة مقارنة بـ2024، قبل أن تصل التجارة الثنائية إلى نحو 310 ملايين دولار خلال النصف الأول من 2026. وفي أحدث تحرك في هذا المسار، خصصت وكالة الأنباء الفيتنامية عبرVietnamPlus ، تحليلًا للسوق الجزائرية اعتبرت فيه أن فرص المنتجات الزراعية الفيتنامية ما تزال كبيرة، لكنها ربطت توسيع المبيعات بفهم قواعد الاستيراد الجزائرية، وبناء شراكات مباشرة مع المؤسسات الوطنية، وتطوير حضور تجاري واستثماري داخل البلاد.

وتأتي هذه القراءة بعد تسعة أشهر من ترقية العلاقات الجزائرية-الفيتنامية إلى شراكة استراتيجية وضعت التجارة والاستثمار والزراعة والتصنيع الغذائي ضمن أولويات التعاون الثنائي.

ويستند التحليل، الذي نشرته VietnamPlus التابعة لوكالة الأنباء الفيتنامية، إلى تصريحات محمد نبيل، مستشار المنتدى الجزائري للاستيراد والتصدير والتجارة والاستثمارAFIETI ، الذي أكد أن توسيع الحصة الفيتنامية في السوق الجزائرية يتطلب من الشركات معرفة أدق بآليات الاستيراد وتعديل طرق دخولها إلى السوق. ولم يحصر الطرح في زيادة الشحنات، إذ شمل إقامة علاقات مباشرة مع الموزعين والمتعاملين الجزائريين وإنشاء مكاتب أو شركات محلية، وصولًا إلى الاستثمار في التحويل والإنتاج بالنسبة إلى المنتجات التي تملك طلبًا كافيًا.

وتأتي هذه الدعوة في وقت سجلت فيه التجارة الثنائية انتقالًا سريعًا من مستوى محدود نسبيًا إلى مرحلة أعلى. فبحسب وزارة الصناعة والتجارة الفيتنامية، بلغ حجم المبادلات نحو 550 مليون دولار في 2025، أي 2.5 مرة مستواه المسجل في 2024. وخلال الأشهر الستة الأولى من 2026، وصل الرقم إلى قرابة 310 ملايين دولار، فيما تركزت الصادرات الفيتنامية في البن الأخضر والكاجو والفلفل وجوز الهند المجفف والمنتجات الكيميائية والمنتجات البحرية، مقابل واردات من الجزائر شملت التمور ومسحوق الخروب ومنتجات أخرى.

وتوضح بيانات الأشهر الخمسة الأولى من السنة بصورة أدق حجم الحضور الفيتنامي، إذ بلغت صادرات فيتنام إلى الجزائر 284 مليون دولار. مع تسجيل زيادة طفيفة على أساس سنوي، واستحوذ البن الأخضر وحده على نحو 85 بالمائة من إجمالي قيمة هذه الصادرات. وإلى جانبه جاءت منتجات الكاجو والفلفل وجوز الهند المجفف والمواد الكيميائية والمنتجات البحرية.

89ألف طن من القهوة.. ثم توسيع السلة الزراعية

وتحتل القهوة موقعًا مركزيًا في المبادلات الزراعية. ففي 2025 صدرت فيتنام إلى الجزائر 89,336 طنًا من القهوة بقيمة قاربت 455 مليون دولار. بزيادة سنوية بلغت 161 بالمائة في الحجم و257 بالمائة في القيمة، بحسب المستشار التجاري الفيتنامي في الجزائر هوانغ دوك نوان. وبلغ وزن القهوة في ذلك الوقت قرابة 85 بالمائة من إجمالي الصادرات الفيتنامية نحو الجزائر، ما جعل السوق الجزائرية إحدى الوجهات المهمة للبن الفيتنامي، ولا سيما روبوستا. غير أن التركّز بهذا الحجم في منتج واحد دفع المؤسسات الفيتنامية إلى البحث عن توسيع سلة السلع الزراعية. ويحدد تحليل 10 أوت الكاجو والفلفل والأرز وجوز الهند المجفف وبعض المنتجات البحرية ضمن الصادرات القائمة، لكنه يضيف أن منتجات تتمتع فيها فيتنام بقدرة إنتاجية وتصديرية، على غرار الشاي والقرفة واليانسون ومنتجات جوز الهند والأغذية المحولة، لم تصل بعد إلى الحصة التي تسمح بها السوق الجزائرية.

ويشكل الأرز إحدى الحالات التي ركز عليها التحليل. فقد كان الأرز الفيتنامي أكثر حضورًا في الجزائر خلال فترات سابقة قبل أن يتراجع بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة ويصبح محدود الوجود في شبكة التجزئة. ويستهلك السوق الجزائري أساسًا ثلاثة أصناف هي الأرز المسلوق والأرز البسمتي والأرز الأبيض، فيما تخضع آليات استيراد بعض الأصناف، ولا سيما الأبيض والمسلوق، لتنظيمات وبرامج مرتبطة بالديوان الجزائري المهني للحبوب، ما يفرض على المصدر متابعة شروط الاستيراد قبل إبرام العقود.

أما الأرز البسمتي، فيضعه الجانب الفيتنامي ضمن القطاعات التي يمكن تطويرها بالنظر إلى مستوى الطلب عليه، بشرط تحديد الشريحة المستهدفة والأسعار والأذواق وقنوات الاستيراد والتوزيع قبل اتخاذ قرار التوسع.

وتنطبق المعادلة نفسها على التوابل. فالفلفل والقرفة واليانسون تمثل منتجات تتمتع فيها فيتنام بقدرة تصديرية معتبرة، لكن اتصالات الشركات الفيتنامية المباشرة مع المستوردين الجزائريين ما تزال أقل من مستوى الإمكانات المتاحة. وفي لقاء أعمال عقد بالجزائر في 16 جويلية، أكد ممثلو مؤسسات جزائرية بالفعل اهتمامهم باستيراد التوابل والقهوة والكاجو وجوز الهند المجفف من فيتنام.

وكانت فيتنام قد بدأت منذ مطلع السنة تكثيف الترويج لهذه السلة. ففي 4 فيفري 2026 شاركت شركاتها في الطبعة السابعة للصالون الدولي للشوكولاتة والقهوة بوهران2026 CHOCAF ، الذي جمع نحو 60 مؤسسة، حيث ركزت الشركات الفيتنامية على التعرف مباشرة على ذوق المستهلك الجزائري ونماذج الاستثمار المتاحة، بالتوازي مع عرض البن ومنتجات مرتبطة بصناعة القهوة.

ثم وسعت هانوي العرض الزراعي في ماي خلال المنتدى الإفريقي للاستثمار والتجارة AFIC 12 بالجزائر العاصمة. حيث قدمت السفارة والمصلحة التجارية الفيتناميتان القهوة والشاي والفلفل والكركم والقرفة واليانسون وجوز الهند المجفف والحليب والعصائر المعلبة، في حدث جمع نحو 2000 مشارك من 43 دولة إفريقية إلى جانب مؤسسات مالية واقتصادية وشركاء دوليين.

ويعطي هذا التسلسل بعدًا عمليًا لما ورد في تحليل 10 أوت بشأن الحاجة إلى الترويج المباشر. فالتحدي الذي حددته المؤسسات الفيتنامية لم يعد متعلقًا بتوفر المنتج أو القدرة على التصدير، وإنما بمدى وصول الشركات إلى المستورد والموزع، وفهم خصائص الطلب، وبناء العلامة التجارية داخل الجزائر.

ولهذا استُخدم سوق الشاي كمثال على أن الجودة والسعر وحدهما لا يضمنان الحصة السوقية. فوجود مورد منافس يحتاج أيضًا إلى شبكة علاقات تجارية، وترويج للمنتج، ووصول منتظم إلى المستوردين، وقدرة على الحفاظ على تواجد العلامة داخل نقاط البيع.

الجزائر تدفع نحو شراكات وإنتاج داخل السوق

ويشكل الاستثمار المحلي الجانب الأكثر تقدمًا في الطرح الجديد. فمحمد نبيل دعا الشركات الفيتنامية إلى العمل مع موزعين وشركاء تقنيين جزائريين، وإنشاء مكاتب تمثيل أو شركات في الجزائر، بما يسمح بمتابعة التغيرات التنظيمية والطلب وقنوات التوزيع بصورة مباشرة.

كما طرح إمكانية الانتقال إلى التصنيع والتحويل والتوضيب داخل الجزائر بالنسبة إلى المنتجات التي يمكن أن تبنى حولها سوق مستقرة، بدل استمرار العلاقة في صورة استيراد منتج نهائي من آسيا. ويتيح هذا النموذج للشركات الفيتنامية تكييف المنتجات مع احتياجات المستهلك المحلي، بينما تستفيد المؤسسات الجزائرية من مراحل إضافية للقيمة داخل البلاد تشمل التحويل والتعبئة والتوزيع.

ولا يظهر هذا الخيار للمرة الأولى في تحليل أوت. ففي لقاء الأعمال الذي نظمته المصلحة التجارية الفيتنامية في الجزائر يوم 16 جويلية بمشاركة قرابة 20 مؤسسة فيتنامية وممثلين عن 15 مؤسسة وهيئة جزائرية، دعا محمد نبيل الشركات الفيتنامية إلى إنشاء مشروعات مشتركة وشراكات إنتاجية تسمح لها بالعمل داخل الجزائر ثم الوصول إلى أسواق إفريقية أخرى. كما عرض الجانب الجزائري إمكانية توسيع صادراته نحو فيتنام، خاصة التمور وزيت الزيتون والزيوت العطرية الطبيعية التي يمكن استخدامها مواد أولية في صناعات تحويلية فيتنامية.

وخلال الاجتماع نفسه، بحثت المؤسسات الفيتنامية بصورة مباشرة أذواق المستهلكين والحواجز الجمركية وحوافز الاستثمار وسياسات التصنيع الجزائرية. بينما قدم المستشار التجاري الفيتنامي توضيحات بشأن السياسات التجارية الجديدة وآليات الدفع في عمليات الاستيراد والتصدير.

ويذهب تحليل 10 أوت خطوة إضافية عبر اقتراح نموذج تعاون ثلاثي يقوم على شراء الشركات الفيتنامية مواد من الجزائر. وتسويق أو تصنيع منتجات داخل السوق الوطنية، ثم استخدام الجزائر نقطة انطلاق نحو أسواق أخرى. وبذلك تنتقل العلاقة من تدفق أحادي للمنتجات إلى سلسلة تشمل المواد الأولية والتحويل والتوزيع والتصدير.

ويتوافق هذا المقترح مع الإطار الرسمي الذي اتفقت عليه الحكومتان في نوفمبر 2025. ففي 19 نوفمبر، رفع البلدان علاقاتهما إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية خلال زيارة رئيس الوزراء الفيتنامي فام مينه تشينه إلى الجزائر، ثم نص البيان المشترك على اعتبار التجارة والاستثمار محورًا رئيسيًا في الشراكة الجديدة، مع العمل على تنويع السلع، وبدء مفاوضات حول اتفاق تجاري تفضيلي، والتقليل التدريجي من الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وإنشاء مجموعة عمل للتعاون بين المؤسسات الجزائرية والفيتنامية.

وفي القطاع الزراعي تحديدًا، تضمن البيان اتفاقًا على تشجيع استثمارات فيتنامية في مجمعات زراعية داخل الجزائر لدعم الأمن الغذائي على المستويين الوطني والإقليمي، إلى جانب التعاون في التنمية الزراعية المستدامة وإدارة الموارد والتكيف مع تغير المناخ. كما أبدت الجزائر استعدادها لمساعدة فيتنام على تطوير منظومة حلال مرتبطة بسلاسل الإمداد الدولية.

وسبق الإعلانَ عن الشراكة الاستراتيجية منتدى اقتصادي جزائري-فيتنامي عقد في الجزائر العاصمة في 19 نوفمبر 2025 بحضور رئيسي حكومتي البلدين ونحو 350 ممثلًا عن الهيئات والمؤسسات الاقتصادية. وخلاله دُعيت الشركات الفيتنامية إلى دراسة الاستثمار في الزراعة والصيد البحري وتحويل المنتجات الزراعية والبحرية والصناعة، فيما أكد الجانب الجزائري ضرورة تنويع السلع المصدرة وتثبيت مواقع الشركات داخل أسواق البلدين.

واستُكملت الزيارة بتوقيع سبع وثائق تعاون، بينها مذكرة بين غرفة التجارة والصناعة الجزائرية ونظيرتها الفيتنامية، ورسالة نوايا بين وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات الجزائرية ووزارة الصناعة والتجارة الفيتنامية، إلى جانب محضر الدورة الـ13 للجنة الحكومية المشتركة.

من الشراكة الاستراتيجية إلى محاصيل فيتنامية في الجزائر

وانتقل التعاون الزراعي إلى المستوى التنفيذي خلال 2026. ففي 18 مارس، بحث رئيس الحكومة الجزائرية سيفي غريب ورئيس الوزراء الفيتنامي فام مينه تشينه هاتفيًا تنفيذ الالتزامات التي جاءت بها الشراكة الاستراتيجية. واقترح رئيس الوزراء الفيتنامي، ضمن الملفات المطروحة، زراعة محاصيل فيتنامية في الجزائر، إلى جانب تطوير الاستثمار والتجارة، بينما أكد الجانب الجزائري مواصلة التعاون في الاستثمار والزراعة والطاقة.

وفي 9 ماي انتقل الترويج إلى المستوى القاري من خلال مشاركة فيتنام في AFIC 12 بالجزائر، ثم جاء في 26 ماي اتصال بين وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف ونظيره الفيتنامي لو هوي ترونغ، أكد خلاله الطرفان أن الهيئات المعنية بدأت خطوات لتنفيذ الالتزامات الزراعية المتفق عليها، مع الدفع بزيارة مرتقبة لوزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الجزائري إلى فيتنام خلال 2026 لإعطاء التعاون القطاعي دفعة إضافية.

وفي 12 جوان توسعت الاتصالات إلى المستوى المحلي، عندما بحث السفير الفيتنامي بالجزائر ترانغ كوك خانه فرص التعاون بين مؤسسات فيتنامية وولاية سكيكدة، خصوصًا في الزراعة والصناعات الغذائية والصيد البحري. وشدد السفير خلال اجتماعه بغرفة التجارة في سكيكدة على ربط المؤسسات مباشرة لتقليص تكاليف الوسطاء وخلق فرص تجارية جديدة، مع الإشارة إلى الحضور الكبير للقهوة الفيتنامية في السوق الجزائرية.

وجاء اجتماع 16 جويلية ليضع الشركات أمام ملفات عملية تتعلق بالاستيراد والدفع والتوزيع والاستثمار، قبل أن تنشر وكالة الأنباء الفيتنامية في 10 أوت تحليلها الذي يحصر شروط زيادة الحصة السوقية في ثلاثة محاور مترابطة: متابعة قواعد الاستيراد الجزائرية، توسيع العلاقات المباشرة مع المتعاملين، وإقامة حضور تجاري أو إنتاجي داخل البلاد.

وبهذه الكرونولوجيا، لا يتعلق التطور المسجل منذ نهاية 2025 بمحاولة فيتنام تصدير كميات إضافية من القهوة فقط. الإطار الرسمي نفسه انتقل من رفع المبادلات إلى تشجيع استثمارات زراعية في الجزائر، ثم طُرح إنتاج محاصيل فيتنامية محليًا، وتبعته لقاءات للشركات حول التحويل والتوضيب والمشروعات المشتركة.

كما أن الجزائر لا تدخل هذه المرحلة في موقع السوق المستوردة فقط. فالجانب الجزائري يسعى إلى زيادة صادرات التمور وزيت الزيتون والزيوت العطرية والمواد الزراعية نحو فيتنام، وإدخال المؤسسات الوطنية في عمليات التحويل والتوزيع، والاستفادة من الاستثمارات الزراعية والغذائية الجديدة محليًا.

أما بالنسبة إلى الشركات الفيتنامية، فالقهوة تبقى قاعدة الانطلاق بعد صادرات قاربت 455 مليون دولار و89.3 ألف طن في 2025، لكن استمرار النمو يستلزم، وفق التقييمات الفيتنامية نفسها، تنويع السلة نحو الأرز والشاي والكاجو والفلفل والقرفة واليانسون وجوز الهند والمنتجات البحرية والأغذية المحولة، وربط ذلك بحضور مباشر داخل السوق.

وبلغت المبادلات 310 ملايين دولار خلال النصف الأول من 2026 بعد قفزتها إلى 550 مليون دولار في 2025، فيما أصبحت المرحلة التالية مرتبطة بمؤشرين أكثر تحديدًا: حجم الصادرات الجزائرية التي يمكن إضافتها إلى المبادلات، وعدد المشاريع التي تنتقل من البيع والشراء إلى الاستثمار والتحويل والإنتاج المشترك داخل الجزائر. وهذا هو المسار الذي تضعه الاتفاقات الحكومية والتحركات التجارية المتعاقبة منذ نوفمبر 2025 في صدارة العلاقة الاقتصادية الجزائرية-الفيتنامية

رابط دائم : https://tdms.cc/k4h5d

المساهمات
Contributions

الفلاحية
10أغسطس 2026 - 15:56

لقاء للوقوف على جهود تطهير ورقمنة تسييره خدمة للاستثمار الزراعي

مركز الاستشراف الاقتصادي يبحث مع "أونات" آليات تثمين العقار

بقلم:رضوان.د

قام فريق من المركز الجزائري للاستشراف الاقتصادي وتطوير الاستثمار والمقاولاتية بزيارة إلى المديرية العامة للديوان الوطني للأراضي الفلاحية «أونات»، حيث التقى المدير العام للديوان، محمد أمزيان لعناصري، في إطار لقاء خصص للاطلاع على مختلف الجهود المبذولة لتطهير وتسوية العقار الفلاحي، إلى جانب التعرف على الآليات الحديثة المعتمدة في تسيير هذا المرفق العمومي ورقمنة خدماته.

وضم فريق المركز أكرم زيدي، الذي اطلع رفقة أعضاء الفريق على المعطيات والإجراءات المرتبطة بتسيير العقار الفلاحي، لاسيما ما تعلق بمسار تسوية الوضعيات العقارية والجهود الرامية إلى جعل الأراضي الفلاحية أكثر قابلية للاستغلال والاستثمار، بما يتماشى مع متطلبات تطوير القطاع وتعزيز مردوديته.

وشكل اللقاء فرصة للتعرف عن قرب على الآليات التي يعتمدها الديوان في معالجة ملفات العقار الفلاحي، وكذا الإجراءات المتخذة لتطهيره وتسوية وضعيته، باعتبار أن وضوح الوضعية العقارية يمثل أحد العناصر الأساسية في توفير بيئة ملائمة للفلاحين والمستثمرين الراغبين في إطلاق مشاريع إنتاجية.

كما تابع فريق المركز الجزائري للاستشراف الاقتصادي وتطوير الاستثمار والمقاولاتية مختلف الآليات المعتمدة في إطار رقمنة تسيير العقار الفلاحي، والتي أصبحت تشكل أداة مهمة لتحديث الخدمة العمومية وتسهيل معالجة الملفات والتكفل بانشغالات المستثمرين والفلاحين.

وتسمح الرقمنة بتوفير معالجة أكثر سرعة وتنظيماً للبيانات والملفات العقارية، إلى جانب تحسين عملية المتابعة وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأراضي الفلاحية، بما يعزز فعالية التسيير ويساعد على اتخاذ قرارات أكثر دقة بشأن استغلال وتثمين العقار.

كما تساهم هذه المنظومة في تحسين التنسيق بين مختلف المتدخلين، وتوفير قاعدة معلومات يمكن الاستناد إليها في تحديد الأراضي القابلة للاستثمار ومتابعة مدى استغلالها، بما يدعم الانتقال نحو تسيير أكثر نجاعة وشفافية للعقار الفلاحي.

وتابع فريق المركز خلال الزيارة مختلف الخطوات الرامية إلى تثمين العقار الفلاحي وتطويره وتحويله إلى رافعة حقيقية للاستثمار الزراعي، خاصة في ظل الحاجة إلى توسيع المساحات المنتجة وتطوير الزراعات الاستراتيجية وتعزيز قدرات الإنتاج الوطني.

ويكتسي هذا الجانب أهمية خاصة بالنسبة للمركز، بالنظر إلى طبيعة مهامه المرتبطة بالاستشراف الاقتصادي وتطوير الاستثمار والمقاولاتية، حيث يمثل العقار الفلاحي أحد المكونات الأساسية لأي استراتيجية تستهدف استقطاب الاستثمارات المنتجة وخلق الثروة ومناصب الشغل في المناطق الريفية والفلاحية.

ومن شأن تسوية العقار وتوفير المعطيات الدقيقة حوله أن يساعد المستثمرين على تحديد الفرص المتاحة بصورة أوضح، كما يسمح بتوجيه المشاريع وفق الإمكانات الطبيعية والفلاحية لكل منطقة، بما يضمن استعمالاً أكثر عقلانية للأراضي والموارد المتوفرة.

ولا تقتصر أهمية تطهير وتسوية العقار الفلاحي على الجانب الإداري والقانوني فحسب، وإنما ترتبط بصورة مباشرة بقدرة القطاع على تحويل الأراضي المتاحة إلى مشاريع إنتاجية تساهم في رفع حجم الإنتاج الوطني.

فكلما كانت الوضعية العقارية أكثر وضوحاً، وكلما توفرت بيانات دقيقة ومحيّنة حول الأراضي، أصبح من الأسهل تحديد المشاريع المناسبة ومرافقة المستثمرين ومتابعة مدى تنفيذ التزاماتهم، وهو ما يسمح بالانتقال من مجرد تخصيص العقار إلى تثمينه اقتصادياً وإنتاجياً.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية التنسيق بين الهيئات المكلفة بتسيير العقار ومختلف المؤسسات والفاعلين في مجال الاستثمار، بما يسمح ببناء منظومة متكاملة تجمع بين العقار والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا والمرافقة، وتضمن توجيه الموارد نحو المشاريع ذات القيمة المضافة.

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 03

مختصون يطالبون بمنظومة دائمة قادرة على استباق الأزمات وضمان استقرار السوق

الدجاج.. أسعار تحلق عاليا!

● طرح دجاج بـ350 دج.. خطوة حكومية لاحتواء الأسعار وحماية المستهلك

تعود أسعار الدجاج إلى واجهة النقاش كلما اقتربت مناسبة دينية أو ارتفع الطلب على اللحوم البيضاء، فهذه المادة الغذائية أصبحت جزءا أساسيا من الاستهلاك اليومي للأسر الجزائرية، وهو ما يجعل أي ارتفاع في سعرها يؤثر بشكل مباشر على ميزانية العائلة، ومع تسجيل أسعار بلغت نحو 450 دينارا للكيلوغرام في بعض الأسواق والمحلات، تحركت السلطات لطرح الدجاج المجمد بسعر 350 دينارا للكيلوغرام، في خطوة تستهدف توفير المنتج بأسعار أقل، واحتواء المضاربة، والحفاظ على توازن السوق.

طاوس.ز

تندرج هذه الإجراءات ضمن سياسة أوسع تتبناها الدولة الجزائرية للحفاظ على القدرة الشرائية، تقوم على ضمان وفرة المواد الأساسية، وتنظيم التموين، وتشديد الرقابة على الممارسات الضارة بالسوق، إلى جانب التدخل المباشر عندما تبرز اختلالات في العرض أو الأسعار، وقد أكد الرئيس عبد المجيد تبون في مناسبات مختلفة أمام الدولة بضرورة الاجتماعي، وربط عددا من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية بضرورة حماية المواطن وتأمين طروفه المعيشة.

الدجاج.. سوق تتأثر بالطلب وتكاليف الإنتاج

لا تتحرك أسعار الدجاج في الفراغ واحد، بل تعرف تقلبات مرتبطة بعدة عوامل، في مقدمتها حجم العرض والطلب وتكاليف الإنتاج، خصوصا الأعلاف والصيصان، إضافة إلى تكاليف النقل والتوزيع وهوامش المتدخلين في سلسلة التسويق، ويزداد الضغط على السوق خلال المناسبات الدينية، عندما ترتفع وتيرة شراء اللحوم البيضاء، وهو ما قد يخلق فجوة مؤقتة بين العرض والطلب تنعكس على السعر النهائي، غير أن قراءة هذه التقلبات لا ينبغي أن تختزل في عامل التقارية وحده، حسب المختصين، فاستقرار السعر في المدى الطويل يحتاج أيضا إلى معالجة الأسباب الرابطة بالإنتاج نفسه، وضمان توفير مستلزمات التربية للمربين بأسعار مستقرة، وتقليص الاختلالات التي قد تظهر بين النتج والسوق، وفي هذا السياق، وقع الديوان الوطني لتغذية الأنعام الزراعية في جانفي 2026، اتفاقية مع الفيدرالية الوطنية لمربي الدواجن بهدف ضمان التموين المنتظم للأسواق، لا سيما عبر توفير الصيصان والأعلاف بأسعار مدعمة، وتكشف هذه المعطيات أن معالجة أسعار الدجاج لا تتعلق فقط بما يدفعه المستهلك عند نقطة البيع، وإنما تبدأ من مرحلة الإنتاج وتمتد عبر سلسلة كاملة وصولا إلى المستهلك، لذلك، فإن التحكم في الأسعار يتطلب توازنا بين حماية المربي من ارتفاع تكاليف الإنتاج وحماية المستهلك من الزيادات غير المبررة.

تدخل الدولة.. من دعم العرض إلى كبح المضاربة

في مواجهة الارتفاعات الموسمية، تلجأ السلطات إلى آليات مختلفة، من بينها فتح كميات إضافية من الدجاج المجمد في السوق، ففي فيفري 2026، أعلن الوزير الشروع في تموين السوق تدريجيًا بالدجاج المجمد بسعر 330 دج للكيلوغرام، بهدف ضمان وفرة المادة خلال رمضان والمساهمة في استقرار أسعارها ودعم القدرة الشرائية، كما سطر برنامج لتعزيز تموين السوق بكميات معتبرة من اللحوم البيضاء وبيض الاستهلاك استجابة للطلب المتزايد، وفي الظرف الحالي، ومع اقتراب الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، يأتي قرار تعريف مخزون الدجاج المجمد عبر نقاط بيع محددة، بسعر 350 دج للكيلوغرام، ليمكن توجيها يقوم على التدخل المباشر عندما ترتفع الأسعار في السوق الغرة حماية للمستهلك، علما أن مجمع «أفريقيا» أوضح في بيان له أول أمس، أنه سيتم فتح نقاط بيع تابعة للديوان الوطني لتغذية الأنعام (أونأ)، على مستوى مجمعات الشرق والوسط والغرب، كما سيتم فتح شركة ضبط التجهزات الفلاحية (سارا)، عبر مختلف مناطق الوطن لتمكين المواطنين من اقتناء الدجاج المجمد بأسعار تنافسية ومنخفضة، وأكد البيان أن هذه العملية تندرج في إطار مساهمة المؤسسات العمومية التابعة للمجمع في ضمان وفرة المنتج، والمساهمة في تنظيم السوق، بالإضافة إلى الحد من ارتفاع الأسعار، إلى جانب حماية القدرة الشرائية للمواطنين، لا سيما خلال الفترات التي تشهد ارتفاعا في الطلب على اللحوم البيضاء.

القدرة الشرائية.. معركة يومية لتجاوز سعر الدجاج

تضع الدولة إذن، حماية القدرة الشرائية في صلب سياستها الاجتماعية والاقتصادية، غير أن نجاح هذه السياسة لا يقاس فقط بالتدخل عند حدوث ارتفاع في الأسعار، بل بمدى قدرة السوق على تفادي استقرار مستدام، فالتدخلات الظرفية، مهما كانت مهمة، تحتاج إلى أن تتكامل مع سياسات طويلة المدى تستهدف رفع الإنتاج، وتحسين الإنتاجية، وتنظيم سلاسل التوزيع وتقليص التكاليف، حسب الكثير من المختصين- وتظهر التجربة أن سوق الدجاج يتأثر بسرعة بأي اختلال في سوق مادة أساسية، خصوصا عندما يتزامن ارتفاع الطلب مع زيادة الأسعار، وفي المقابل، فإن ضمان الوفرة والتدخل عبر المؤسسات العمومية يمكن أن يخفف الضغط عن الأسر ويمنح السوق هامشا أكبر للاستقرار.

للإشارة، تشير بيانات متداولة عام 2024 إلى أن متوسط إنفاق الفرد الجزائري على اللحوم بلغ نحو 150 دولارا سنويا، وهو مستوى أعلى من المتوسطات المسجلة في عدد من البلدان المغاربية، وفي الأخير فإن معركة حماية القدرة الشرائية لا تتوقف عند تحديد سعر الدجاج بـ350 دج أو مواجهة ارتفاع مؤقت، وإنما ترتبط ببناء سوق أكثر استقرارا وقدرة على الاستجابة للطلب، وبينما تواصل الدولة استخدام أدوات الدعم والتموين والرقابة، يبقى التحدي الحقيقي في الانتقال من معالجة ارتفاع الأسعار عند وقوعه إلى منع الاختلالات من الأساس، بما يضمن للمواطن منتجا متوفرا وبسعر مقبول، وللمربي هامشا يسمح له باستمرار الإنتاج.

أستاذ القانون والناشط في قضايا حماية المستهلك، عزة عبد الناصر لـ«أخبار الوطن»:

«طرح الدجاج المجمد في السوق خطوة مهمة لكن يجب إيجاد حلول مستدامة تضمن استقرار الإنتاج والأسعار»

ثمن المختصص والناشط الجمعوي عزة عبد الناصر، لجوء السلطات إلى طرح الدجاج المجمد في السوق لضمان استقرار الأسعار، معتبرا أنها خطوة ضرورية، لكنها يجب أن تترافق مع حلول مستدامة تضمن استقرار الإنتاج والأسعار وتحافظ على مصالح المربي والمستهلك في آن واحد.

وأوضح المتحدث، في تصريح لـ«أخبار الوطن»، أن هذه الخطوة ستحقق التوازن بين العرض والطلب، وبالتالي ستساهم في الحد من ارتفاع الأسعار وتراجعها خلال الفترة القليلة، مع دخول كميات جديدة من الإنتاج إلى السوق.

وذكر -المتحدث- أن ارتفاع أسعار الدجاج لا يرتبط فقط بعوامل العرض والطلب، بل يمكن أن تتدخل فيه ممارسات تجارية وصفها بـ«المضاربة الخفية»، مشيرا إلى أن بعض تجار الجملة والتجزئة قد يعمدون إلى رفع الأسعار بشكل مصطنع لفترات قصيرة، بهدف تحقيق أرباح إضافية، وهو ما يستدعي تعزيز الرقابة على مختلف مراحل التسويق، وبخصوص سعر الـ 350 دج للكيلوغرام، اعتبر عزة عبد الناصر، أنه سعر عادل يراعي مصلحة المستهلك، وفي الوقت نفسه يسمح للمتدخلين في شعبة الدواجن بتحقيق هامش ربح مناسب.

وحسبه، فإن استقرار الأسعار على المدى الطويل يتطلب تأمين ظروف التربية، واحترام معايير النظافة والصحة، والاعتماد على التقنيات الحديثة التي من شأنها خفض تكاليف الإنتاج ورفع المردودية، مؤكدا أن الارتفاع المسجل في أسعار الدجاج خلال الأسبوع الماضي يعود إلى عدة عوامل، أبرزها تراجع توفر الصيصان، نتيجة ارتفاع درجات الحرارة التي تشهدها البلاد خلال هذه الفترة، إلى جانب الحرائق التي مست بعض الضاحل، وما قد تسببه من خسائر ونفوق في أعداد الدواجن.

هذه الظروف - يضيف- دفعت عددا من المربين إلى العزوف مؤقتا عن إطلاق دورات جديدة لتربية الدجاج، تأسيا للمخاطر المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة والحرائق، وهو ما انعكس على حجم الإنتاج والعرض في السوق، وبالتالي على الأسعار.

طاوس.ز

الخبير الفلاحي والإطار السابق في شعبة الدواجن.. لعلى بوخالفة لـ«أخبار الوطن»:

«مخزون التوازن.. يجب أن يطرح آليا في السوق قبل ارتفاع الأسعار ودون انتظار التعليمات»

أكد الخبير الفلاحي لعلى بوخالفة أن شعبة الدواجن تعد من الشعب الاستراتيجية في الجزائر، بالنظر إلى دورها الأساسي في توفير البروتين الحيواني للمواطنين، لا سيما اللحوم البيضاء والبيض، مشددا في المقابل على أن هذه الشعبة تعاني منذ عقود من أزمات متكررة جعلت المستهلك والمربي يتناوبان على تحمل الخسائر.

وأوضح بوخالفة في تصريح لـ«أخبار الوطن»، أن ارتفاع أسعار الدجاج والبيض إلى مستويات قياسية في فترات معينة وانهيار كبير للأسعار في فترات أخرى، يؤدي إلى تكبيد المربين خسائر مضاعفة، معتبرا أن السبب الرئيسي وراء هذا الوضع يتمثل في غياب التنظيم والمتابعة الميدانية.

وأشار الخبير، إلى أن الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة تسمح لها بتطوير شعبة الدواجن وتحقيق إنتاج يغطي احتياجات السوق الوطنية، معتبرا أنها من الدول الإفريقية المتقدمة في مجال امتلاك أجداد الدواجن، فضلا عن توفرها على مراكز متخصصة في هذا المجال، إلى جانب المذابح العصرية والمخاضن ومختلف التجهيزات والخبرات الضرورية.

وبحسب بوخالفة، فإن المشكل لا يكمن في نقص الإمكانيات، وإنما في غياب رؤية تنظيمية تضمن استقرار النشاط وتحمي المربي من مخاطر تقلبات السوق، وضرب مثالا بتذبذب أسعار الكتاكيت، التي قد تصل في بعض الفترات إلى أسعار متدنية جدا، ما يدفع بعض المربين إلى التخلص منها أو الامتناع عن إدخالها إلى الحظائر، خوفا من تسجيل خسائر مستقبلية.

وأضاف أن هذا التخوف يؤدي إلى انخفاض عدد الكتاكيت الموضوعة في السوق، قبل أن ينشأ نقص في الإنتاج بعد أسابيع، وهو ما يتسبب بدوره في ارتفاع الأسعار. واعتبر أن هذه الحلقة المتكررة تكشف غياب برنامج مضبوط لمتابعة وضع الكتاكيت والإنتاج منذ البداية.

وفي هذا السياق، أوضح الخبير أن السوق الوطنية تحتاج، وفق تقديره، إلى نحو 12 مليون كتكوت أسبوعيا بصورة منتظمة، مشيرا إلى أن احترام هذا المستوى ومتابعته ميدانيا يمكن أن يساهم في تفادي الاختلالات، غير أن الإنتاج، حسبه، يعرف تذبذبات حادة، إذ ينخفض أحيانا إلى بضعة ملايين من الكتاكيت، ثم يرتفع في فترات أخرى إلى عشرات الملايين، ما يخلق وفرة تارة وندرة تارة أخرى.

كما تطرق بوخالفة، إلى عوامل أخرى ساهمت في اضطراب الشعبة، من بينها الحرائق وارتفاع درجات الحرارة وانتشار الأمراض، إلى جانب النقائص المسجلة في مجال التلقيح وتوفير اللقاحات، مؤكدا أن هذه العوامل تزيد من صعوبة وضعية المربين، لكنها تبقى في نظره، أسبابا ثانوية مقارنة بمشكل غياب التنظيم.

وبشأن الإجراءات الأخيرة المتعلقة بطرح الدجاج المجمد في الأسواق بسعر 350 دينارا للكيلوغرام، اعتبر الخبير أن التخزين يمكن أن يكون حلا فعالا لتحقيق استقرار السوق، شرط أن يتم استعمال المخزون بطريقة استباقية، وأوضح أن ما يسمى بـ«مخزون التوازن» يجب أن يُطرح في السوق آليا بمجرد ظهور مؤشرات ارتفاع الأسعار، ودون انتظار التعليمات من الدولة.

وشدد بوخالفة على ضرورة الانتقال من سياسة التدخل الظرفي إلى نظام استباقي يعتمد على المتابعة اليومية للسوق، مع وضع ضمانات حقيقية للمربين لطمأنتهم بشأن تصريف فائض الإنتاج، سواء عبر التخزين أو التحويل أو التصدير.

وختم الخبير بالتأكيد على أن الجزائر قادرة، بفضل الإمكانيات المتوفرة لديها، على إنتاج نحو مليون طن من لحوم الدواجن سنويا، أي ما يقارب ضعف احتياجات السوق، داعيا إلى وضع برنامج وطني واضح لتنظيم الإنتاج ومتابعة المربين ميدانيا، بما يسمح بتفادي الأزمات قبل وقوعها، ويحمي في الوقت نفسه المنتج والمستهلك من تقلبات الأسعار.

ويرى بوخالفة، الذي يستند إلى خبرة تمتد لأكثر من 35 سنة في المجال، أن معالجة أزمة الدواجن لا تتطلب البحث عن حلول مؤقتة كلما ارتفعت الأسعار، وإنما بناء منظومة تنظيمية دائمة قادرة على استباق الأزمات وضمان استقرار السوق.

طاوس.ز

الأخبـــــــار الجهويـــــــة
Regional news

الخبر
EL KHABAR
الصفحة: 07

الأطلس البليدي تحت المجهر بعد الحرائق

إحصاء نحو 70 هكتارا من الأضرار بين الفلاحين وخلايا عسل النحل

● حملة كبرى للقضاء على المفرغات العشوائية بالغابات

أحصت الفرق الولائية المؤهلة لإحصاء وتقييم الأضرار الناجمة عن حرائق الغابات التي شهدتها سلسلة الأطلس البليدي منذ أسبوعين تقريبا، وبالأخص إقليم حمام ملوان، باعتباره المنطقة الأكثر تضررا من النيران، قرابة 70 هكتارا من المساحات المزروعة بأشجار الفاكهة، مثل الحمضيات، الخوخ، التفاح، اللوز، الرمان والزيتون وغيرها، وما لا يقل عن 400 صندوق لتربية النحل.

حملات تحسيس بالشريعة للوقاية من الحرائق

ب. رحيم

● أتلفت الحرائق ما لا يقل عن 400 هكتار من المساحات الغابية وبساتين الأشجار المثمرة وصناديق تربية النحل. وتواصل الفرق المختصة عملية الإحصاء والتقييم تمهيدا لتعويض المتضررين ماديا عن الخسائر التي لحقت بممتلكاتهم، فيما تتواصل حملات التحسيس ضد الحرائق برحاب حظيرة الشريعة السياحية، باستهداف العائلات الزائرة وعشاق البرية والطبيعة الجبلية.

وتتواصل الزيارات إلى المناطق المتضررة من حرائق الأطلس البليدي، التي بادر إليها أعضاء اللجنة الولائية لإحصاء وتقييم الأضرار بإقليم حمام ملوان، أين كانت الخسائر بالملايين، لضبط أرقام الفلاحين المتضررين، سواء في مزروعاتهم أو عتادهم الفلاحي أو توصيلات شبكة قنوات نقل مياه السقي، إلى جانب صناديق العسل وغيرها. وتأتي هذه العملية تنفيذا لتعليمات السلطات العليا في البلاد، بهدف تعويض المتضررين عن الخسائر التي لحقت بهم، وتشجيعهم على العودة إلى فلاحة الأرض وغرس الأشجار المثمرة، على غرار الخوخ والرمان والتين وأنواع أخرى.

حملة كبرى للقضاء على المفرغات العشوائية بتخوم الأطلس البليدي

وفي خضم الوقاية من ظاهرة الحرائق التي أصبحت تهدد الجميع، تواصل المصالح الرسمية، في عمل منسق بين فواعل الغابات وإدارة البيئة وجمعية الصيادين والدرك والأمن الوطنيين، وجمعية أصدقاء الشريعة لحماية المحيط الإيكولوجي، ومصالح الغابات والحماية المدنية ومنتخبي بلدية الشريعة، تنظيم حملات تحسيس مكثفة برحاب المحمية العالمية. وتوجه هذه الحملات رسائل توعوية لفائدة الزوار والسياح من عائلات وعشاق الطبيعة الجبلية، تركز على أهمية حماية الثروة الغابية وما تزخر به من حياة برية، مع تقديم الإرشادات والحث على التحلي بالمسؤولية واليقظة والحيطة والحذر من أي خطأ أو تهاون أو إهمال قد يتسبب في اندلاع حريق، خاصة من خلال الابتعاد عن إعداد الطعام والمشاوي والتخييم غير المرخص، وذلك من أجل "صيف آمن وغابة محمية". ويرافق هذا العمل المشترك الإعلان عن إطلاق حملة كبرى للقضاء على المفرغات العشوائية والعناوين المشبوهة، التي باتت تشكل خطرا على المحيط الإيكولوجي، وقد تكون مصدرا لاندلاع حريق غير مقصود، ضمن التدابير الاحترازية والوقائية. وستشمل الحملة ربوع حدود الولاية وعمق الغابة، بما فيها منطقة جبابرة الحدودية مع ولاية المدية، التي توجد بها ما تعرف بـ"غابة الدولة"، فضلا عن القيام بحملة موسعة لتجميع ورفع أي عجلة مطاطية، التي غالبا ما تزيد من تعميق الأزمة، بالنظر إلى المواد الكيميائية سريعة الالتهاب التي تحتويها.

تهيئة المسالك ورفع جاهزية فرق التدخل

وفي السياق، كثفت أيضا مصالح الغابات أشغالها لتهيئة المسالك الجبلية البعيدة في عمق الغابة، ضمن ما يعرف بحملة "الأشغال المستعجلة والاحتياطية الوقائية"، لتسهيل وصول وتنقل وحدات الإطفاء والآليات إلى المناطق ويؤر الحريق في حال اندلاعها.

كما تعمل المصالح على ملء الأحواض المنجزة بوسط الغابة، تحسبا لأي طارئ محتمل، وضمان الجاهزية والتحضير الاستباقي، حيث تزود هذه الأحواض في العادة الطائرات العمودية بالمياه على مقربة من مواقع التدخل، لإخماد أي حريق محتمل.

كما تواصل الفرق التقنية لمصالح سونلغاز عمليات الصيانة ومد كوابل نقل التيار الكهربائي بالشبكة التي تضررت بفعل الحرائق الخطيرة التي أتلفتها، وكانت سببا في انقطاع التيار الكهربائي.

ب. ر

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 09

تسريع وتيرة إنجاز المشاريع المحلية

قالمة.. تكثيف الجهود لدعم الاستثمار الفلاحي

تمضي ولاية قالمة في تجسيد مسارها التنموي، من خلال تكثيف الجهود الرامية إلى دعم الاستثمار الفلاحي، وتحسين أداء المرافق العمومية، وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع المحلية، في إطار مقاربة ترتكز على تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

قالمة: خالد العيفة

يعد مشروع ربط المحيطات الفلاحية بالطاقة الكهربائية من أبرز الأوراش التنموية التي تراهن عليها الولاية لدعم القطاع الفلاحي، بالنظر إلى دوره في توفير الظروف الملائمة لاستغلال المستثمرات الفلاحية، وتوسيع المساحات المسقية، ورفع الإنتاج الزراعي، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي وتشجيع الاستثمار المنتج.

وتسعى السلطات المحلية إلى تسريع وتيرة إنجاز عمليات الربط، من خلال رفع مختلف العراقيل التقنية والإدارية، وتكثيف التنسيق بين القطاعات المعنية، بما يسمح بوضع هذه المشاريع حيز الخدمة في أقرب الآجال، وتحقيق أثرها الاقتصادي على مستوى مختلف بلديات الولاية.

وفي موازاة ذلك، تواصل الولاية تنفيذ إجراءات ترمي إلى الارتقاء بالخدمة العمومية، عبر تحسين آليات استقبال المواطنين والتكفل بانشغالاتهم وعرائضهم، بما يكرس مبادئ الإدارة الجوارية، ويرفع من مستوى الشفافية والنجاعة في تسيير المرافق العمومية، ويعزز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

كما يحظى تحسين المحيط الحضري وشبه الحضري باهتمام متزايد، من خلال مواصلة معالجة النقاط السوداء وتكثيف حملات النظافة، باعتبار أن نظافة المحيط تمثل عنصرا أساسيا في تحسين جودة الحياة، وحماية الصحة العمومية، وتعزيز جاذبية المدن والفضاءات العمرانية.

وتتواصل متابعة البرامج الممولة في إطار دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات، مع التركيز على رفع نسب استهلاك الاعتمادات المالية، وتسريع انطلاق العمليات غير المجسدة، واستكمال المشاريع المتأخرة، بما يضمن توجيه الموارد المالية نحو مشاريع تنعكس آثارها مباشرة على تحسين الخدمات الأساسية وتعزيز التنمية المتوازنة عبر مختلف مناطق الولاية.

كما باشرت المصالح المختصة تنفيذ التدابير الوقائية الخاصة بالاستعداد لموسم الخريف، تحسبا لأي تقلبات جوية محتملة، إلى جانب مواصلة تجسيد إجراءات ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والإنارة العمومية، في إطار توجه وطني يهدف إلى تحقيق النجاعة الطاقوية والحفاظ على الموارد.

وهذه الديناميكية، تعكس حرص ولاية قالمة على إرساء نموذج تنموي يقوم على تحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز فعالية التسيير المحلي، وتسريع إنجاز المشاريع ذات الأثر المباشر على حياة المواطنين، بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة تستجيب لمتطلبات المرحلة وتطلعات الساكنة.

النصر ANNASR
يوميـــة كـــل القـــزاء
الصفحة:08

برج بوعريريج

حملة جوية وأرضية واسعة للقضاء على آفة الجراد

تواصل مديريـة المصالح الفلاحية لولايـة برج بوعريريـج، بالتنسيق مع الهيئـات المختصة، تنفيذ حملة مكافحة كيميائيـة واسعة النطاق للقضـاء على آفة الجراد التي غزت بعض المناطق المتضررة بالولاية.

وقالت مديريـة المصالح الفلاحية، إن هـذه الحملـة تدخـل في إطـار المخطـط الوطنـي للوقاية وحماية المحاصيـل الزراعيـة مـن الآفات الموسميـة، مضيفـة أن عمليـات المعالجـة الكيميائية انطلقت بصفة رسميـة بالتنسيـق مـع المحطـة الجهوية لحماية النباتات بقسنطينة والمفتشية الولائية للصحة النباتية وقـد تم تسخير كافـة الإمكانيات البشريـة والتقنية اللازمة لضمان فعاليـة التدخل الجـوي والأرضـي، بهدف محاصرة أسراب الجراد ومنع انتشارها إلى المناطق المجاورة، حيث تم استهـداف العديـد مـن المناطق والدوائـر. وتواصلـت العمليـة لتشمل خـلال نهاية الأسبوع، بؤر التكاثـر في دائرتـي رأس الوادي وبرج بوعريريج.

وفي سيـاق متصـل، وجهـت المصالـح الفلاحيـة نـداء عاجـلا إلى كافـة الفلاحـين والمربـين في المناطق المعنية بالرش الكيميائي، دعتهـم فيه لضـرورة اتخاذ تدابير احترازية صارمـة لضمان سلامة ممتلكاتهـم، مؤكـدة علـى أهميـة حماية الـثروة، من خلال نقل خلايا النحـل بشـكل استعجـالي إلى مسافات بعيدة وآمنـة عن مناطق المعالجة والامتناع المؤقت عن رعي المواشي في المناطق التي يتم رشها بالمبيـدات، تجنبـا لأي مخاطـر قد تلحق بالقطعان.

كمـا أشـارت مديريـة المصالـح الفلاحية في بيانها إلى أن نجاح هذه الحملة مرهون بمدى تعاون المواطنين والفلاحـين مـع الفـرق الميدانيـة والالتـزام الصـارم بالتعليمـات الوقائيـة الموجهـة إليهـم، مشددة علـى أن هـذه الإجـراءات تأتي في المقام الأول لحمايـة الغطاء النباتي والمحاصيـل الزراعيـة وضمـان استقـرار الموسـم الفلاحـي في الولايـة. وطمأنـت ذات المديريـة، الفلاحـين والمزارعـين عـبر جميع المناطـق باقليم الولايـة، بأن الحملة ستستمـر بالمناطق المتضررة، على أن تبقى فـرق الرصد والتدخل في حالـة تأهب قصوى حتـى الانتهاء الكلي من عملية المكافحة والتأكد من القضاء على البؤر المكتشفة.

ع.بوعبدالله

الفجر
www.al-fadjr.com
يومية وطنية إخبارية
الصفحة: 08

مع تجاوز مليون قنطار من الطماطم الصناعية وسط تحديات الأسعار والتحويل

تحقيق مردود بـ 1200 قنطار للهكتار من الطماطم في غليزان

■ تسجل شعبة الطماطم الصناعية بولاية غليزان خلال الموسم الفلاحي 2025-2026 نتائج إنتاجية لافتة، بعدما تجاوزت الكميات المحققة، إلى غاية الأيام الأخيرة من حملة الجني، عتبة مليون قنطار، مع توقعات بتخطي حاجز 1.1 مليون قنطار عند اختتام الحملة التي بلغت نسبة تقدمها قرابة 80 بالمائة، في وقت لا تزال فيه وفرة الإنتاج تصطدم بتحديات مرتبطة بالأسعار وقدرات التحويل والتخزين.

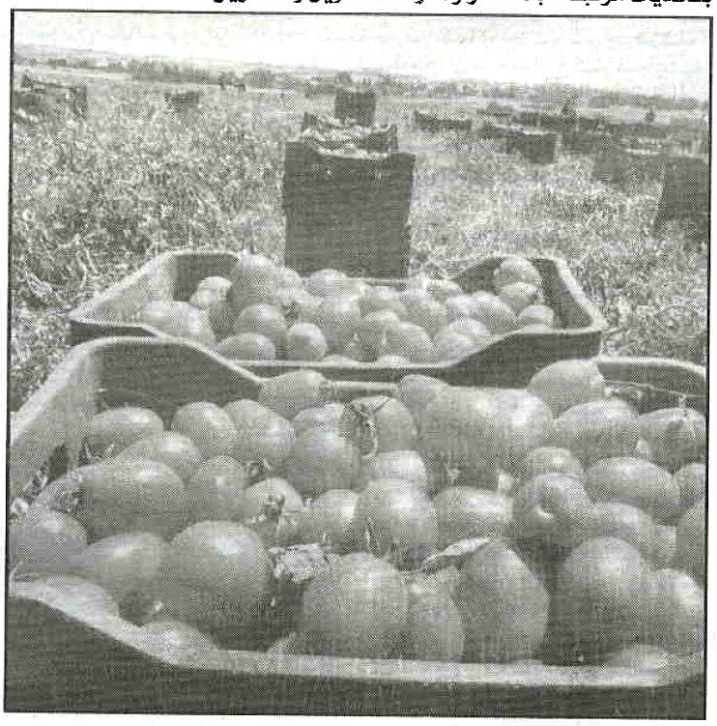

■ محمد. ب

■ وحسب المعطيات المتوفرة لدى مصالح الفلاحة بالولاية، فقد امتدت زراعة الطماطم الصناعية هذا الموسم على مساحة تفوق **980** هكتارا، محققة متوسط مردودية يناهز **1200** قنطار في الهكتار الواحد، وهي أرقام تعكس تحسنا واضحا في أداء الشعبة، لاسيما بالنظر إلى حجم الإنتاج المسجل خلال الموسم الحالي.

وتتركز أهم مناطق إنتاج الطماطم الصناعية بالولاية في سيدي خطاب، وادي الجمعة، الحمادنة، أولاد سيدي الميهوب، عين طارق وواريزان، حيث ساهمت هذه المناطق في تحقيق الحصيلة المسجلة، بالتزامن مع استمرار عمليات الجني التي انطلقت منذ بداية شهر ماي المنصرم.

وتبرز الأرقام المسجلة حجم الإنتاج الكبير الذي يتعين على منظومة التحويل استيعابه، حيث لم تعد الإشكالية مرتبطة بالإنتاج فقط، وإنما بمدى قدرة وحدات التحويل والتخزين على مواكبة الكميات المنتجة، خصوصا خلال فترات ذروة الجني التي تعرف تدفق كميات معتبرة من المحصول في ظرف زمني قصير.

ويتم تحويل جزء من محصول الطماطم الصناعية على مستوى المنطقة الصناعية بسيدي خطاب، فيما توجه كميات أخرى إلى وحدات التحويل المتواجدة بعدد من الولايات، على غرار البليدة، الشلف، سطيف، عنابة وتيارت، الأمر الذي يجعل تعزيز قدرات التحويل محليا أحد أبرز المطالب المطروحة من أجل تثمين الإنتاج وتقليص تكاليف النقل.

ورغم المؤشرات الإنتاجية الإيجابية، إلا أن الفلاحين يواجهون ضغطا على مستوى الأسعار، خاصة خلال فترات ذروة الجني، حيث تراوح سعر تسليم الطماطم الصناعية لوحدات التحويل بين **15** و**18** دينارا للكيلوغرام، أي ما يعادل **1500** إلى **1800** دينار للقنطار، وفقا للجودة ونسبة المادة الجافة.

كما سجلت الأسعار خلال فترات الذروة مستويات تقل عن **20** دينارا للكيلوغرام، وهو ما انعكس على هامش ربح المنتجين، في ظل ارتفاع تكاليف السقي واليد العاملة والمدخلات الفلاحية، بما يجعل ارتفاع المردودية والإنتاج غير كاف وحده لضمان مردودية اقتصادية مرضية للفلاح.

وفي المقابل، استقر سعر الطماطم من صنف "كريستينا" في السوق عند حدود **50** دينارا للكيلوغرام بالنسبة للمستهلك، وهو ما يعكس الفارق بين السعر الذي يبيع به المنتج محصوله والسعر الذي يصل به المنتوج إلى المستهلك، ويفتح النقاش مجددا حول آليات ضبط سلسلة التسويق والتسعير.

وتطرح الحصيلة القياسية المسجلة هذا الموسم ضرورة الإسراع في تدعيم قدرات التخزين والتحويل، باعتبار أن الارتفاع الكبير في الإنتاج قد يتحول، خلال فترة الذروة، إلى ضغط إضافي على الفلاح في حال عدم توفر منافذ كافية لاستيعاب المحصول. ويرى متابعون للشأن الفلاحي أن تطوير الصناعة التحويلية المحلية من شأنه أن يمنح شعبة الطماطم الصناعية دفعا جديدا، من خلال ضمان منافسة أكبر على المحصول، وتقليص تكاليف نقله نحو الولايات الأخرى، فضلا عن خلق قيمة مضافة أكبر داخل الولاية.

وتؤكد الأرقام المسجلة هذا الموسم أن ولاية غليزان تملك مؤهلات معتبرة لتطوير شعبة الطماطم الصناعية، بالنظر إلى المساحات المزروعة والمردودية المحققة والقدرة على الوصول إلى إنتاج يفوق **1.1** مليون قنطار.

غير أن تثبيت هذا الأداء وتحويله إلى مكاسب اقتصادية مستدامة يبقى مرتبطا بمدى قدرة المنظومة على معالجة النقائص المسجلة في حلقات التحويل والتخزين والتسويق، بما يسمح بتحقيق توازن أفضل بين مصالح المنتجين والمحولين والمستهلكين.

وبذلك، فإن التحدي بالنسبة لغليزان لم يعد في إنتاج الطماطم الصناعية فحسب، وإنما في كيفية تسعير هذا الإنتاج القياسي وضمان عائد اقتصادي عادل للفلاح، حتى تتحول الوفرة المسجلة من مجرد رقم قياسي في الحقول إلى قيمة مضافة حقيقية تدعم الاقتصاد الفلاحي المحلي..

الفلاحية
10أغسطس 2026 - 13:52

مشروع فلاحي يعزز إنتاج الأعلاف

البيض: متابعة زراعة 150 هكتارًا من أعلاف الذرة

بقلم:موسى.م

في إطار المتابعة الميدانية لمختلف الأنشطة الفلاحية وتعزيز مرافقة المستثمرات والوحدات الإنتاجية، تواصل مديرية المصالح الفلاحية، ممثلة في خلية الإعلام والاتصال والفرع الفلاحي ببريزينة، متابعة سير عملية زراعة أعلاف الذرة على مساحة تقدر بـ150 هكتارًا، على مستوى الوحدة الإنتاجية بوخنتاش، الواقعة بضاحية البقرة ببلدية بريزينة.

وتندرج هذه العملية ضمن الجهود الرامية إلى تطوير زراعة الأعلاف ودعم الإنتاج المحلي الموجه لتغذية الثروة الحيوانية، بالنظر إلى الأهمية التي تكتسيها أعلاف الذرة في توفير موارد غذائية ذات قيمة لفائدة المربين، والمساهمة في تحسين مردودية تربية المواشي وتعزيز استقرار شعبة الإنتاج الحيواني.

وقد شملت المتابعة الميدانية الوقوف على مدى تقدم أشغال زراعة المساحة المخصصة لأعلاف الذرة، إلى جانب معاينة مختلف الظروف التقنية والإنتاجية المحيطة بهذه العملية، بما يسمح بضمان السير الحسن للموسم الزراعي وتحقيق الأهداف المسطرة ضمن البرامج الفلاحية المحلية.

وتكتسي زراعة الذرة العلفية أهمية خاصة في المناطق ذات النشاط الرعوي وتربية المواشي، باعتبارها موردًا يمكن تثمينه محليًا وتقليص الاعتماد من خلاله على مصادر الأعلاف القادمة من خارج المنطقة، فضلًا عن إمكانية إدماجها ضمن برامج تنويع الإنتاج الفلاحي وتحسين استغلال الأراضي والموارد المتاحة.

كما تعكس هذه العملية توجه المصالح الفلاحية نحو تشجيع الزراعات المرتبطة مباشرة بالثروة الحيوانية، بما يساهم في بناء منظومة إنتاج متكاملة تجمع بين إنتاج الأعلاف وتربية المواشي، وتدعم الأمن الغذائي من خلال توفير جزء من الاحتياجات الغذائية للقطيع محليًا.

وتتواصل عملية المتابعة والمرافقة من طرف المصالح الفلاحية والفرع الفلاحي ببريزينة، بهدف الوقوف على مختلف مراحل نمو المحصول ومرافقة المستثمرين ميدانيًا، مع الحرص على احترام المسارات التقنية المعتمدة، بما يسمح بتحقيق مردودية أفضل والاستفادة المثلى من المساحات الزراعية المخصصة لهذا النشاط.

وتأتي هذه الجهود في سياق مواصلة دعم التنمية الفلاحية بولاية البيض، وتشجيع الاستثمارات التي من شأنها تعزيز الإنتاج النباتي والحيواني، وتوفير الظروف الملائمة لتطوير الزراعات العلفية باعتبارها أحد المكونات الأساسية لاستدامة وتنافسية شعبة تربية المواشي.

الفلاحية
10أغسطس 2026 - 13:32

معاينة المنشآت بطريق الخنق وحمدة

الأغواط: مصالح البيطرة تكثف الرقابة حول اعتماد غرف التبريد

بقلم:حبيبة.ر

في إطار الإجراءات التنظيمية والصحية الرامية إلى تأطير ومراقبة مختلف النشاطات المرتبطة بحفظ وتخزين المنتجات الغذائية والفلاحية، كثفت المفتشية البيطرية لولاية نشاطاتها الميدانية، من خلال تنظيم خرجات لمعاينة عدد من غرف التبريد المتواجدة على مستوى مناطق النشاطات.
وفي هذا السياق، قامت رئيسة مصلحة المفتشيات البيطرية والصحة النباتية، رفقة عدد من الطبيبات البيطريات، بخرجات ميدانية شملت غرف التبريد المتواجدة بمنطقة النشاطات بطريق الخنق، إلى جانب منطقة حمدة، وذلك في إطار الإجراءات الخاصة بدراسة ملفات اعتماد هذه المنشآت والتأكد من مدى مطابقتها للشروط الصحية والتنظيمية المعمول بها.
وتهدف هذه المعاينات إلى الوقوف ميدانياً على مختلف التجهيزات والإمكانات المتوفرة داخل غرف التبريد، ومدى ملاءمتها لمتطلبات حفظ المنتجات الغذائية والزراعية في ظروف تضمن سلامتها وجودتها، خاصة بالنسبة للمواد الحساسة التي تتطلب احترام سلسلة التبريد منذ تخزينها إلى غاية توزيعها وتسويقها.
وتشمل عمليات المعاينة، في هذا الإطار، التأكد من توفر الشروط الضرورية المتعلقة بالتخزين والحفظ، وكذا التجهيزات التي تسمح بالمحافظة على درجات الحرارة المناسبة للمنتجات، بما يساهم في الحد من مخاطر التلف والتلوث وضمان مطابقة المواد المخزنة لمتطلبات الصحة والسلامة الغذائية.
كما تندرج هذه العملية ضمن الدور الرقابي والتأطيري الذي تضطلع به المصالح البيطرية والصحية، لاسيما في مجال مراقبة المنتجات ذات الأصل الحيواني والمواد الغذائية الحساسة، إلى جانب متابعة ظروف تخزين المنتجات الفلاحية التي تحتاج إلى تجهيزات تبريد ملائمة للحفاظ على جودتها ومدة صلاحيتها.
وتكتسي غرف التبريد أهمية متزايدة في تنظيم سلاسل التموين والتوزيع، باعتبارها حلقة أساسية في الحفاظ على جودة المنتجات وتقليل الخسائر الناجمة عن سوء التخزين أو ارتفاع درجات الحرارة، خصوصاً خلال فترات الحر التي تعرف فيها المنتجات الغذائية والفلاحية القابلة للتلف حساسية أكبر تجاه ظروف الحفظ.
وتسمح هذه الخرجات الميدانية، إلى جانب الجانب الرقابي، بمرافقة أصحاب المنشآت والمتعاملين الاقتصاديين وتوجيههم بشأن النقائص المحتملة الواجب تداركها، بما يمكنهم من استكمال شروط الاعتماد والامتثال للمعايير الصحية والتنظيمية المطلوبة.
وتؤكد المصالح من خلال استمرار مثل هذه العمليات، حرصها على تعزيز الرقابة الصحية على مختلف حلقات سلسلة المنتجات الغذائية، بدءاً من الإنتاج وصولاً إلى التخزين والتوزيع، بما يساهم في حماية المستهلك والحفاظ على جودة المنتجات المعروضة في الأسواق.
كما تعكس هذه المعاينات أهمية التنسيق بين مختلف المصالح المختصة في ضمان احترام القواعد الصحية، خاصة مع توسع النشاطات المرتبطة بالتخزين والتبريد وتزايد الحاجة إلى منشآت مؤهلة قادرة على ضمان المحافظة على المنتجات في ظروف تقنية وصحية ملائمة.
وتشكل عملية اعتماد غرف التبريد، في هذا السياق، خطوة أساسية لتنظيم هذا النشاط وضمان توفر منشآت تستجيب للمتطلبات المعمول بها، بما يعزز سلامة المنتجات الغذائية والفلاحية ويدعم جهود السلطات العمومية في مجال الوقاية الصحية وحماية المستهلك.

الفلاحية
10أغسطس 2026 - 13:18

معرض محلي مرتقب لإبراز تنوع المنتوج

عين صالح: انطلاق موسم جني التمور

بقلم:م.م

يتزامن موسم جني التمور مع تنظيم معرض محلي للتمور المحلية بدار الشباب بن بابا بسيدي بابه، وذلك يوم 14 أوت 2026، في مبادرة تهدف إلى إبراز تنوع وجودة المنتوج المحلي وتشجيع المنتجين على تثمين التمور والتعريف بمختلف أصنافها.

وتأتي هذه التظاهرة في أجواء بداية موسم جني التمور، الذي يمثل إحدى أهم المحطات الفلاحية والاقتصادية في مناطق الجنوب، حيث تنشط خلالها عمليات جني المحصول وفرزه وتوضيبه وتسويقه، إلى جانب التحضير لمختلف مراحل ما بعد الجني.

ويشكل المعرض فرصة أمام المنتجين والمهتمين بالشعبة لعرض مختلف أصناف التمور المحلية، والتعريف بخصائصها وجودتها، فضلاً عن إبراز الإمكانات التي تزخر بها المنطقة في مجال زراعة النخيل وإنتاج التمور.

ولا تقتصر أهمية موسم جني التمور على الجانب الفلاحي فحسب، بل يمثل مناسبة اقتصادية واجتماعية مهمة بالنسبة لسكان المناطق المنتجة، بالنظر إلى ارتباط عدد كبير من الأسر والمنتجين بمختلف حلقات سلسلة إنتاج التمور، بداية من خدمة النخيل وجني المحصول وصولاً إلى الفرز والتوضيب والتسويق.

كما يوفر الموسم فرصاً للنشاط أمام العمال والناقلين والتجار وأصحاب وحدات التحويل والتوضيب، في وقت تتجه فيه الجهود إلى تعزيز تثمين المنتجات الفلاحية المحلية وعدم الاكتفاء بتسويقها في شكلها الأولي.

ويُعد تطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بالتمور من بين المسارات التي يمكن أن ترفع القيمة المضافة لهذا المنتوج، من خلال إنتاج مشتقات مختلفة مثل العجينة والدبس والحلويات والمنتجات الغذائية الأخرى، بما يفتح آفاقاً إضافية أمام المنتجين والمتعاملين الاقتصاديين.

ومن المنتظر أن يشكل المعرض المحلي للتمور مناسبة للتعريف بالثروة النخيلية التي تتميز بها المنطقة، وإبراز التنوع الموجود في أصناف التمور المحلية، إلى جانب تشجيع المبادرات التي تسمح بتقريب المنتج من المستهلك والتعريف بجودة المنتوج المحلي.

كما تساهم مثل هذه المبادرات في تعزيز التواصل بين المنتجين والمستهلكين والفاعلين في القطاع، وفتح المجال أمام تبادل الخبرات حول طرق الجني والتوضيب والحفظ والتسويق، بما يساعد على تحسين القيمة التجارية للمنتوج.

وتكتسي عملية ما بعد الجني أهمية كبيرة في المحافظة على جودة التمور، إذ يتطلب المنتوج عناية خاصة خلال مراحل الجمع والفرز والتخزين والنقل، تفادياً للتلف وضمان وصوله إلى الأسواق في أفضل الظروف.

•موسم يتطلب مرافقة وتثميناً أكبر

ويظل نجاح موسم جني التمور مرتبطاً بمدى التحكم في مختلف مراحل الإنتاج وما بعد الجني، خصوصاً مع تزايد أهمية التمور الجزائرية في الأسواق الوطنية والخارجية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية دعم المنتجين وتطوير تقنيات التوضيب والتخزين والتبريد، إلى جانب تشجيع الاستثمار في تحويل التمور، بما يسمح بتقليل الفاقد ورفع القيمة المضافة للمنتوج.

كما يمكن للمعارض المحلية أن تلعب دوراً مهماً في الترويج للمنتجات المحلية، خاصة عندما تجمع بين العرض والتعريف بالمنتوج وفتح قنوات جديدة للتسويق والتعاون بين مختلف المتدخلين.

وبين أجواء الجني وفرحة المنتجين بالمحصول، تأتي هذه التظاهرة لتمنح التمور المحلية فضاءً إضافياً للتعريف والترويج، وتؤكد في الوقت ذاته أهمية الحفاظ على هذه الشعبة الفلاحية وتطويرها بما يخدم المنتجين والاقتصاد المحلي.

ومن المنتظر أن يكون 14 أوت 2026 موعداً للمهتمين بالتمور والمنتوجات المحلية، لاكتشاف ما تزخر به المنطقة من أصناف ومنتجات، ومشاركة المنتجين أجواء موسم جديد من مواسم جني التمور، على أمل أن يكون موسماً موفقاً وواعداً للجميع.

الفلاحية
10أغسطس 2026 - 12:19

فرقة ولائية مختلطة تراقب استعمال الأسمدة والمبيدات ومصادر مياه السقي

متابعة صحية للبطيخ الأحمر بالطارف والقالة

بقلم:موسى.م

تتواصل بولاية الطارف عمليات المتابعة الصحية والميدانية لمحصول البطيخ الأحمر، في إطار الجهود الرامية إلى ضمان سلامة المنتوجات الفلاحية المعروضة للاستهلاك وحماية صحة المستهلك، حيث قامت الفرقة الولائية المختلطة التي تضم ممثلين عن مصالح الفلاحة والتجارة والدرك الوطني، مؤخرا، بخرجة ميدانية على مستوى دائرتي الطارف والقالة.

وشملت العملية معاينة مستثمرة الفلاح حويلي خميس، حيث وقف أعضاء الفرقة المختلطة على مختلف ظروف إنتاج البطيخ الأحمر، مع التركيز على مدى احترام القواعد والشروط الصحية والتقنية المعمول بها في مجال الإنتاج الفلاحي.

وتركزت المعاينات، على وجه الخصوص، على طبيعة المدخلات الفلاحية المستعملة في إنتاج المحصول، لاسيما الأسمدة والمبيدات، ومدى احترام القواعد المتعلقة باستعمالها، بما يضمن عدم تسجيل ممارسات قد تؤثر على جودة المنتوج أو سلامته الصحية.

كما شملت عملية المراقبة التحقق من مصدر مياه السقي المستخدمة في إنتاج البطيخ الأحمر، باعتبار نوعية مياه الري أحد العناصر الأساسية المرتبطة بسلامة المحاصيل الفلاحية وجودتها، خاصة بالنسبة للمنتجات التي تستهلك طازجة.

وتأتي هذه الخرجات الميدانية في سياق الرقابة الوقائية المشتركة التي تقوم بها مختلف المصالح المعنية، بهدف متابعة المحاصيل الفلاحية في الميدان قبل وصولها إلى المستهلك، والتأكد من احترام المنتجين لمختلف الشروط المرتبطة بالصحة النباتية وسلامة الغذاء.

وتكتسي هذه الإجراءات أهمية خاصة خلال موسم إنتاج البطيخ الأحمر، الذي يعرف إقبالاً واسعاً من المستهلكين خلال فصل الصيف، ما يستدعي تشديد المتابعة على مستوى المستثمرات الفلاحية ومختلف حلقات الإنتاج، لاسيما ما تعلق باستعمال المبيدات والأسمدة ومياه السقي.

كما تسمح هذه المتابعة بتوعية الفلاحين بأهمية الالتزام بالجرعات والفترات التقنية المحددة لاستعمال مختلف المنتجات الفلاحية، واحترام آجال ما قبل الجني، بما يساهم في الحد من مخاطر بقايا المبيدات والحفاظ على جودة المنتوج النهائي.

وتؤكد هذه العملية أهمية التنسيق بين مصالح الفلاحة والتجارة والدرك الوطني في مجال حماية صحة المستهلك، من خلال الجمع بين المراقبة الميدانية والتحسيس والوقاية، بما يضمن وصول منتجات فلاحية سليمة وذات نوعية إلى الأسواق.

وتتواصل عمليات المتابعة عبر مختلف مناطق الولاية، في إطار الحرص على مرافقة المنتجين وضمان احترام المعايير الصحية والتقنية، وتعزيز الثقة في المنتوج الفلاحي المحلي، مع جعل حماية صحة المستهلك وسلامة الغذاء أولوية أساسية.

الغابـــــات والتنمية الريفيـــــــة
Forests and rural development

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID
يومية إخبارية وطنية

10 أوت 2026 - 19:57

حرائق جديدة تضرب 8 ولايات.. والطائرات تتدخل

بقلم م .فيصل

كشفت مصالح الحماية المدنية عن الحالة العامة لحرائق الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية المسجلة خلال الـ 24 ساعة الأخيرة، إحصاء 31 حريقاً على مستوى عدة ولايات.

ووفقا لبيان المديرية العامة للحماية المدنية فقد تم إخماد 22 حريقا فيما لاتزال 9 حرائق متواصلة عبر 8 ولايات. وهذا إلى غاية الساعة 17:00.

وأضاف البيان أن عمليات الإخماد لا تزال متواصلة بولاية سكيكدة حريقين. بينما بولاية سوق أهراس، ميلة، تيزي وزو، المدية، بجاية، قالمة، وخنشلة حريق واحد.

وسجلت ولاية تيزي وزو حريق بلدية عين الحمام بعد تدخل طائرتين من نوع AT802 الحريق متحكم فيه.

بينما بولاية ميلة سجل حريق بلدية منار زارزة الحريق متحكم فيه بعد عدة طلعات ناجحة لطائرات.AT802

أما بولاية المدية فقد سجل حريق أدغال وأحراش هام ببلدية بئر بن عابد يهدد بالإنتشار نحو كتل غابية، تم إقحام طائرة الإطفاء BE200.

رابط دائم : https://nhar.tv/EfJ9M

الفلاحـــــة و الإقتصاد في العالم
Agrobusiness in the world

الفلاحية
10أغسطس 2026 - 14:08

بسبب الجفاف وانتشار الجاسيد

إنتاج القطن يتراجع للعام الثاني على التوالي في إفريقيا

التحرير

يُعد القطن، الذي لا يزال يُسوَّق في معظمه في شكل خام، من أهم المحاصيل التصديرية في عدد من دول غرب ووسط إفريقيا، حيث يؤثر مستوى الإنتاج بشكل مباشر على الكميات المتاحة للتصدير، وبالتالي على العائدات التي تحققها هذه السلسلة الزراعية.

بلغ إنتاج القطن خلال موسم 2026/2025 نحو 1.98 مليون طن في أبرز الدول المنتجة ضمن منطقة الفرنك الإفريقي، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 14.2% مقارنة بالموسم السابق، الذي بلغ فيه الإنتاج نحو 2.31 مليون طن.

وتشير هذه المعطيات، التي جمعتها المنظمات المهنية للقطاع، إلى ما أورده البرنامج الإقليمي للإنتاج المتكامل للقطن في إفريقيا في آخر نشراته الإخبارية الصادرة في جويلية 2026.

ويمثل هذا التراجع ثاني موسم متتالٍ من انخفاض إنتاج القطن في المنطقة، بعدما كان الإنتاج قد بدأ مساره التنازلي خلال موسم 2025/2024، عقب تسجيل محصول قياسي نسبياً بلغ قرابة 2.6 مليون طن في موسم 2024/2023.

ويرجع البرنامج الإقليمي للإنتاج المتكامل للقطن في إفريقيا هذا الأداء السلبي أساساً إلى عدم انتظام الظروف المناخية التي أثرت على غالبية البلدان المنتجة، إضافة إلى صعوبات خاصة مرتبطة بمكافحة حشرات الجاسيد، التي تعد من أبرز الآفات التي تهدد زراعة القطن في عدد من دول المنطقة.

وأوضح البرنامج أن اضطراب التساقطات المطرية يمثل السبب الرئيسي وراء تراجع الإنتاج، مشيراً في الوقت نفسه إلى التأثير السلبي للجاسيد على محصول القطن في مالي.

غير أن هذا التراجع لم يكن موحداً بين مختلف الدول، إذ تمكنت بعض مناطق الإنتاج من تسجيل زيادات، لكنها لم تكن كافية لتعويض الانخفاض المسجل لدى عدد من كبار المنتجين.

وتكبدت مالي أكبر تراجع في الإنتاج، بنسبة بلغت 39.5%، ليستقر محصولها خلال موسم 2026/2025 عند 397 ألفاً و540 طناً. وأدى هذا الانخفاض الحاد إلى فقدانها صدارة ترتيب منتجي القطن في منطقة الفرنك الإفريقي، لصالح بنين التي سجلت إنتاجاً قدره 533 ألفاً و590 طناً.

لكن القطاع القطني البنيني لم يسلم بدوره من التراجع، إذ انخفض إنتاجه بنسبة 16.3% خلال عام واحد.

وسجلت كل من ساحل العاج والكاميرون الاتجاه نفسه، بانخفاض إنتاجهما بنسبة 0.4% و11.9% على التوالي، ليستقر المحصول عند 310 آلاف و407 أطنان في ساحل العاج، و250 ألفاً و722 طناً في الكاميرون.

وسط هذا التراجع الإقليمي، شكلت بوركينا فاسو الاستثناء بين أبرز أحواض إنتاج القطن.

فقد سجل القطاع القطني البوركينابي نمواً بنسبة 7%، ليصل الإنتاج إلى 313 ألفاً و42 طناً خلال موسم 2026/2025.

وسمح هذا الأداء لبوركينا فاسو بتجاوز الكاميرون وساحل العاج والصعود إلى المركز الثالث في ترتيب كبار المنتجين، خلف بنين ومالي.

وفي المقابل، سجلت أعلى نسب نمو في الإنتاج دول لا تزال مساهمتها في الإنتاج الإقليمي محدودة نسبياً.

وكان السنغال صاحب أكبر زيادة، بعدما ارتفع إنتاجه بنسبة 62.2% ليصل إلى 25 ألفاً و166 طناً.

كما حقق كل من تشاد وتوغو نمواً بنسبة 30.3%، ليصل إنتاجهما على التوالي إلى 75 ألفاً و268 طناً و78 ألفاً و706 أطنان.

وتكشف هذه الأرقام في الوقت نفسه عن تفاوت واضح في مستويات الإنتاجية بين دول المنطقة.